● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات

الجيش السوري والطائرات الروسية يوجهون ضربات قاسية للإرهابيين

تتمة المنشور ص ١

باريس.. في بلجيكا والسويد وإيطاليا وإسبانيا رُفعت جاهزية قوات الأمن، ويجري توقيف المشتبه بانتمائه إلى التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وهذا ما شجع التنظيمات اليمينية الناشئة في أوربا على تنظيم حملاتها المتطرفة ضد الإسلام، وبعض المحللين توقعوا تغييراً وشيكاً في سياسة العديد من الدول الأوربية تجاه المسألة السورية، وأن دمشق ستستقبل قريباً وفوداً أوربية لتنسيق المواقف.

الأمريكيون لا يمانعون علناً الرؤية الروسية في مكافحة الإرهاب في سورية والعراق، ولكنهم لا يقتربون من رؤية روسيا إلى الحل السياسي للأزمة السورية، فتارة يصرّحون (لن نملي على السوريين ما يتوجب فعله)، وأخرى (على الرئيس بشار الأسد الرحيل عن السلطة)، وهذا ما لا نستغربه اليوم.. فالسلوك السياسي الأمريكي لن يكون واضحاً، سيبقى مناوراً، بل ربما معرقلاً لأي حل سياسي للأزمة السورية، وذلك للحفاظ على الشركاء، واستمرار جني المكاسب السياسية والاقتصادية، وهذا ما درجت عليه السياسة الأمريكية، فمصالح الصهيونية والرجعية العربية لها في اعتبارهم المقام الرئيسي.

الجيش السوري الباسل يكيل الضربات لمواقع الإرهاب، ويكبدهم خسائر كبيرة في اللاذقية وريف حلب والمنطقة الجنوبية وريف دمشق، والطائرات والسفن الحربية الروسية تدك مواقع الإرهاب في الرقة ودير الزور وريف حلب، وتحرم الداعشيين من بيع قافلة تضم ٥٠٠ صهريج نفط بعد تفجيرها، ولاشك أن تحرير سنجار سيصعّب على داعش التواصل بين سورية والعراق.

المعارضون السوريون في الخارج لم يتوصلوا إلى رؤية موحدة تساعد في تكوين موقف من فيينا ١ وفيينا ٢، نظراً لارتباطهم بمراكز التأثير في الأزمة السورية، كالولايات المتحدة والسعودية وقطر وتركيا، أما المعارضة الوطنية السورية في الداخل وبعض النخب المعارضة في الخارج فوجدوا في بنود فيينا ١ وأجندة فيينا ٢ رؤية جدية لحل الأزمة السورية، ويقتربون أكثر فأكثر من الحل الواقعي للأزمة على قاعدة مكافحة الإرهاب وتوافق السوريين.

تقدم الجيش السوري الباسل، وقوة النيران الموجهة إلى داعش والنصرة وشركائهم، تشكل جانباً من الحل، أما الجانب الآخر الذي يجب العمل عليه فهو الحوار السوري – السوري دون تدخل أجنبي، ودون شروط وإملاءات، من أجل توافق الجميع على مستقبل سورية الديمقراطي.. العلماني.. المدني.

إنه خيار شعبنا.. لا خيار الآخرين.

لافروف: يستحيل إيجاد حل سلمي في سورية من دون الأسد

تتمة المنشور ص ١

أيضاً. وفيما يخص الموقف القائل إنه من المستحيل إطلاق حرب حقيقية ضد داعش وأمثاله إلا بعد توضيح مصير الأسد، قال لافروف إنه يعول على وضع هذه المسألة جانباً.

وأردف لافروف قائلاً: (إننا بحثنا هذا الموضوع بالتفاصيل مع الشركاء الأمريكيين الذين سبق لهم أن دافعوا عن هذا المنطق بإصرار. ويبدو لي أنه لم تعد هناك أية شكوك في أن طرح شروط مسبقة لتوحيد الصفوف في محاربة (الدولة الإسلامية) يعد أمراً غير مقبول على الإطلاق).

وتابع أن موسكو تأمل في أن يجري إطلاق العملية السياسية للتسوية في سورية في الموعد المحدد أي، في كانون الثاني عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من إشارته إلى كون هذا الموعد قابلا للتعديل، قال لافروف: (كلما أجلنا إطلاق العملية السياسية بين الحكومة السورية والمعارضة، ازداد الوضع سوءاً بالنسبة للشعب السوري).

وفي الوقت نفسه أكد لافروف أن إطلاق العملية السياسية في سورية يتطلب مشاركة وفد للمعارضة ذي تمثيل واسع. وأعاد إلى الأذهان أن وقتاً طويلاً مر حتى أدرك جميع الأطراف هذه الضرورة، وأعرب عن أمله في أن تستغرق عملية تشكيل مثل هذا الوفد وقتاً أقصر بكثير.

وقال وزير الخارجية الروسي إن إسقاط الطائرة الروسية فوق سيناء ومقتل ركابها وأفراد طاقمها يعد اعتداء على روسيا، مؤكداً أن موسكو ستستخدم جميع الوسائل المتاحة للدفاع عن نفسها

وأكد وزير الخارجية الروسي أن تشكيل جبهة واسعة لمواجهة الإرهاب يمثل المهمة ذات الأولوية، وذلك بموازاة دفع العملية السياسية في سورية إلى الأمام بمراعاة المبادئ التي اتفق عليها المشاركون في المجموعة الدولية لدعم سورية يوم ١٤ تشرين الثاني في فيينا.

وأشار في هذا السياق إلى أن جميع المشاركين في محادثات فيينا وافقوا على مبادرة موسكو الخاصة بوضع قائمة موحدة للتنظيمات الإرهابية في سورية. وأكد أن الجانب الروسي تلقى منذ أسبوعين قوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية من الشركاء الأمريكيين وبعض الدول الأخرى. وقال: (هناك تفهّم مشترك في صفوف أعضاء مجموعة دعم سورية أنه بعد توصلنا إلى توافق، يجب إدراج تنظيمات أخرى، إضافة إلى داعش والنصرة على قائمة المنظمات الإرهابية الخاصة بمجلس الأمن).

وأكد لافروف التضامن الروسي مع لبنان التي يتأثر بجميع عواقب الأزمة السورية والنزعات المسلحة الأخرى في المنطقة. ورحب بالجولة الأخيرة من الحوار الوطني اللبناني التي جرت الثلاثاء.

كيري: الصراع في سورية
حرب أهلية وأخرى بالوكالة

وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن الصراع في سورية حرب أهلية وأخرى بالوكالة تشنها قوى خارجية، ويجب إنهاؤها.

وأضاف كيري في مؤتمر حول الأمن الدبلوماسي في واشنطن الأربعاء ١٨ تشرين الثاني، أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قرر السماح بوجود قوات أمريكية خاصة تعمل في سورية، مؤكداً أن (وجود قوات خاصة أمريكية بسورية سيزيد الضغوط على (داعش). وأعلن (شرعنا بإقفال الحدود بين سورية وتركيا وسنقفل ما تبقى منها بالتعاون مع السلطات التركية).

وشدد وزير الخارجية الأمريكي على ضرورة عدم التأخر في تبادل المعلومات الاستخبارية بين الدول فيما يتعلق بداعش والإرهاب، مؤكداً ضرورة (التحرك والتعاون لدحر تنظيم داعش). وأعلن (سوف نواصل حملتنا لمنع تهريب (داعش) للنفط الذي يستخدمه لتمويل نفسه، مشيراً إلى تحقيق تقدم ضد داعش في سورية والعراق.

وقال كيري إن (عملية الانتقال السياسي في سورية ستسهل علينا هزيمة تنظيم (داعش)، موضحاً (نريد سورية موحدة وعلمانية، وقد ركز الجميع (في فيينا) على ضرورة تشكيل حكومة انتقالية، كما أكد كيري أنّه (بعد سنة ونصف ستكون هناك انتخابات في سورية).

النــواب الشــيوعيــون في مجــلس الشعـــب

تتمة المنشور ص ١

والرز وزيادة أسعارهما، وعدم انتظام استيرادهما وتوزيعهما على المواطنين؟ نطالب هنا بزيادة مراكز توزيع هذه المواد، وإيصالها بالسعر المدعوم إلى المواطنين في المناطق التي تشهد ظروفاً أمنية صعبة، أو تلك التي يهيمن عليها المسلحون والعصابات الإرهابية، وعدم التفكير بزيادة أسعار السكر الحر، وكذلك الرز.

لقد خصص ضمن الاعتمادات الاستثمارية مبلغ ٢٥٨ ملياراً و٨٢٠ مليون ليرة سورية اعتمادات احتياطية للمشاريع الاستثمارية، ونأمل أن تصرف الزيادة البالغة نحو٧٩ ملياراً عن عام ٢٠١٥، على تكملة المشاريع الاستثمارية، وإقامة مشاريع جديدة . نحن مع تنفيذ المشاريع المحددة في الموازنة بتكلفتها الواردة فيها، والتدقيق في كل كلفة إضافية، ومتابعة مراقبة تنفيذ هذه المشاريع عن طريق تقارير التتبّع الربعية، واستخدام هذا الاحتياطي في إصلاح القطاع العام الصناعي، وإنشاء مشاريع صناعية جديدة.

وقال الرفيق نمر: بلغت الضرائب والرسوم المباشرة ١٢١ ملياراً، مرتفعة من نحو ٦٩ ملياراً في موازنة العام الماضي، وهو أمر إيجابي ، ولم يظهر في المشروع قيمة الضريبة على الأرباح والريوع، ومن الطبيعي انخفاض الحصيلة الضريبية في حالة ركود الاقتصاد، لكن هناك من استغل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بلادنا، وراكم أرباحاً فلكية بواسطة رفع أسعار المواد والسلع الأساسية، مما يستوجب ملاحقته ضريبياً، كذلك نرى أهمية ملاحقة المتهربين المزمنين من دفع ضرائب الأرباح والريوع والدخل المقطوع، بهدف زيادة حصيلة الضرائب المباشرة التي تعد الضريبة الأكثر عدلاً، وتخفيض الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تفرض على الجميع دون الأخذ بالحسبان الفوارق بين الأغنياء والفقراء، ونرى أهمية تعديل التشريعات الضريبية باتجاه زيادة معدل الضريبة المباشرة على الأرباح الحقيقية.بعض الخبراء يؤكدون أن نسبة مساهمة القطاع العام تبلغ نحو ٦٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية!!

وتساءل الرفيق نمر: كيف السبيل إلى خفض العجز في مشروع الموازنة البالغ نحو ٦٢٢ مليارا ليرة سورية، أي ما نسبته ٣١٪؟

مشروع الموازنة وضع بعض الخطوات، ومنها زيادة الفوائض الاقتصادية، وترشيد الإنفاق العام، ووقف الهدر، وتوجيه الدعم الحكومي لمستحقيه، وإجراءات أخرى، لكن هذه الخطوات غير كافية حسب اعتقادنا، لذلك نرى ضرورة وقف التكسّب من الأموال العامة، ومكافحة الفساد الذي يفوِّت على خزينة الدولة المليارات، وترشيد استيراد المواد والسلع من الخارج، وعودة الدولة بقوة إلى ممارسة دورها في العملية الاقتصادية إنتاجاً وتسويقاً داخلياً وخارجياً عن طريق مؤسساتها المتخصصة التي هُمّشت في العقد الماضي، وحل مشكلات القطاع العام الصناعي، وتسهيل إقراض الصناعيين الصغار والحرفيين وأصحاب المعامل والورش الصناعية الصغيرة في المناطق الآمنة، ونؤكد هنا موقفنا من أهمية قيام الدولة باستثمار المشغل الثالث للهاتف الخلوي عن طريق مؤسسة اتصالات، وعدم منحها للاستثمارات الخاصة، وذلك من عوائدها في دعم خزينة الدولة.

نحن على يقين بأن إنهاض اقتصادنا الوطني مرتبط أولاً، بنجاح المساعي الدولية حل الأزمة السورية سلمياً، بعد أن وافقت الحكومة السورية على المشاركة في هذه المساعي، ثانياً، بالعمل على إعادة الإعمار بعد نجاح المساعي السلمية وفق خطة حكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة بالمشاركة مع الرساميل الوطنية المنتجة، والاعتماد على الإمكانات الذاتية الكامنة في قوة شعبنا وصلابته، ومواردنا الغنية، وأيضاً على مساعدة الدول الصديقة.

مداخلة الرفيق ماهر الجاجة

وفي اليوم الثاني تابع مجلس الشعب مناقشته حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ في جلسته بتاريخ ١٨/١١/٢٠١٥، وألقى الرفيق ماهر الجاجة المداخلة التالية:

السيد الرئيس!

بين أيدينا تقرير لجنة الموازنة والحسابات حول مشروع قانون الموازنة العام للدولة.. فشكراً للجنة ورئيسها على إنجازها عملها في وقت قياسي.

وبعيداً عن الأرقام الكثيرة والبيانات الموضحة، سأقف عند بعض استنتاجات اللجنة وتحليلاتها.

١– في اعتماد العمليات الجارية (الصفحة ٦)، وبعد أن تُبين اللجنة اعتمادات العمليات الجارية في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ ومقارنتها مع مشروع موازنة عام ٢٠١٥، تستنتج اللجنة مايلي: اهتمام الدولة بالبعد الاجتماعي الذي كان حافزاً دائماً في سياستها الاقتصادية والاجتماعية الذي تنتبته منذ عقود وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الأساسية.

ويبدو أن اللجنة لم تلحظ تقلص الدعم الاجتماعي عن بعض المواد ورفعه عن مواد أخرى وقد أخذ هذا الجانب حيزاً كبيراً من مناقشات مجلسنا الكريم في مناسبات مختلفة، وكان سبباً للشكوى العامة في البلاد.. وتحت شعار عقلنة الدعم والذهاب إلى مستحقيه فإن أول من تضرر هم مستحقوه!

وفي حديث اللجنة عن العجز المقدر في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ مقارنة مع عام ٢٠١٥ تبين أن اللجنة لا ترى أن الأمر في الجوهر والمضمون، وإنما يعود إلى جملة من الاعتبارات والعوامل التي لعبت دوراً في ارتفاع العجز، وتعدد اللجنة الأسباب من الرقم واحد إلى الرقم خمسة.

١– تعثّر بعض المؤسسات والشركات الاقتصادية وتوقفها وعدم معالجة أوضاعها أو إصلاحها في الوقت المناسب، مما أدى إلى خروجها من الخدمة، وبالتالي توقفها وتراكم خساراتها وتشرد عمالها.

٢– عدم ضبط الإنفاق العام وترشيده، وخاصة الإنفاق الإداري غير المنتج منه، وهذا الأمر ينسحب على جميع الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، ولابد من إجراءات ضرورية ولازمة لتقليص العجز والحد من امتداداته.

٣– ضعف إجراءات التحصيل لعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمكلفي الضرائب والرسوم لتشمل جميع القطاعات والمنشآت الاقتصادية.

٤– عدم الاكتراث وعدم المبالاة في اتخاذ الإجراءات الحاسمة في معالجة الهدر والفساد والروتين والتسيب القاتل، وعدم وجود إدارات كفأة تمتلك الخبرة والكفاءة وتتمتع بالنزاهة والسمعة الجيدة.

٥– عدم وجود ثقافة وطنية تجاه الالتزام بتسديد حقوق الخزينة العامة للدولة، والتقصير الكبير من الحكومة في نشر الوعي الضريبي.

وماذا يمكن أن يقال بعد؟ فإذا كانت اللجنة لا ترى أن الأمر في الجوهر والمضمون، أقول هنا بكل تأكيد إن الأمر في الجوهر والمضمون أساساً، أي في السياسات الاقتصادية المتبعة إلى جانب الأمور الأخرى، التي أتى على ذكرها التقرير.

إن الذي يفاقم الوضع الاقتصادي والمعيشي ويقلص الدعم الاجتماعي هو الاستمرار في نهج السياسات الاقتصادية الليبرالية والفوضى في السياسات والقرارات الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بتوفير المواد الحياتية للسكان وبالأسعار المناسبة، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي.

حالات الفوضى والاحتكار والغلاء غير المبرر في الأسواق، والتلاعب بسعر صرف العملة الوطنية، هي نتاج النهج نفسه.

فإذا أردنا تخطي وضعنا الاقتصادي المربك، وأن نقلص العجز في الموازنة التضخمية، لابد من اتباع سياسة اقتصادية واضحة تعيد دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، ولابد من تطوير القطاع العام الصناعي وتفعيله، ودعم الإنتاج الزراعي وتشجيع التصدير بشقيه الصناعي والزراعي ومساندته، ومكافحة الفساد بكل مستوياته.. وبكلمة: انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تضع مصلحة الفئات الفقيرة والمتوسطة فوق كل اعتبار، وإعادة ثقة المواطن باقتصاد بلده وعملته الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، أي القطع مع الليبرالية في الاقتصاد.

كل الدعم لجماهير الشعب السوري الصابرة والصامدة خلف جيشها الباسل بكل اعتزاز.

الرئيس الأسد لمحطة «فينيكس» الصينية: الشعب السوري قوي

تتمة المنشور ص ١

حرباً أهلية. لنقُل إنه مضى حوالي خمس سنوات منذ حلّ وباء الإرهاب في سورية، وقد حدث هذا بالطبع بدعم من دول إقليمية وعالمية، فقد تمكن الإرهابيون من الاستيلاء على العديد من المناطق في سورية. وبالطبع فإن الجيش السوري يحاربهم، وقد انتصر في عدة معارك، إلا أنه لا يستطيع ن يكون موجوداً في كل مكان على الأرض السورية. مؤخراً، بعد مشاركة سلاح الجو الروسي في محاربة الإرهاب، تحسّن الوضع بشكل جيد جداً.

قبل بداية المشاركة الروسية، كان قد مضى أكثر من عام على بداية الحملة الأمريكية، أو ما يسمّونه التحالف الذي تقوده أميريكا ضد الإرهابيين. وقد كانت النتيجة أن الإرهابيين حققوا المزيد من المكاسب والتحق المزيد منهم من سائر أنحاء العالم. وخلال الشهر الأول من المشاركة الروسية، تراجعت المجموعات الإرهابية نفسها وشرعت بالهروب من سورية بالآلاف، إلى تركيا ومن ثم إلى بلدان أخرى، بعضهم إلى أوربا، وبعضهم إلى اليمن، وبعضهم إلى مناطق أخرى. هذه هي الوقائع.

الأمر الثاني يتعلق بخرافة محاربة الإرهاب من الجو. لا يمكن محاربة الإرهاب بالغارات الجوية فقط. ينبغي أن يكون هناك جنود على الأرض. أما الأمريكيون فيقاتلون باستخدام طائراتهم.

الروس يعتمدون على القوات البرية السورية. إنهم يتعاونون معنا.

في الواقع، ليس هناك «مجموعات معارضة» ملموسة. أولاً، من حيث تعريف مجموعة المعارضة، فإنها لا تعني مقاتلين. عندما تتحدثين عن المعارضة فإن ذلك مصطلح سياسي وليس مصطلحاً عسكرياً. عندما تحملين رشاشاً، فأنت مقاتلة أو إرهابية، أو سمّي ذلك ما شئت. لكن إذا أردنا الحديث عن الجهات المرتبطة بالمتطرفين –وهذا هو الجدل الدائر الآن – فإن أغلبية هذه المجموعات مرتبطة بالقاعدة، سواء كان من خلال داعش أو النصرة. هذا ليس تعريفنا نحن، بل تعريفهم لأنفسهم من خلال الفيديوهات التي يصدرونها، تستطيعين إيجاد ذلك في اليوتيوب على الإنترنت. لقد نشروا صوراً منذ اليوم الأول الذي بدؤوا فيه بعمليات الذبح، وأكل قلوب البشر، وقطع الرؤوس والأعضاء، وما إلى ذلك. إذاً، هم عرّفوا أنفسهم بأنهم مجموعات متطرفة، أما إذا أردتِ الحديث عن المعارضة المعتدلة، فبوسعكِ الحديث عن المعارضة السياسية الموجود بعضها داخل سورية وبعضَها الآخر خارج سورية. جزء من هذه المعارضة قدّم دعماً سياسياً للإرهابيين، وجزء منها لم يفعل ذلك، بل وقف ضد الإرهابيين ودعم الحكومة، رغم أنه في المعارضة.

الروس يعملون مع بعض المسلحين، ونحن أيضاً نتعامل مع بعضهم لأننا بحاجة للمصالحة في سورية. وإذا أردتِ تحقيق المصالحة، أو المصالحات المحلية، يترتب عليكِ التحدث مع أشَخاص لديهم السلاح. وهكذا، فقد تعاملنا معهم، وثمة تعَاون بين السوريين والروس فيما يتعلق بهذا النوع من المصالحات.

في عام ٢٠٠٦ أعلن عن نشوء (داعش) في العراق تحت اسم «الدولة الإسلامية في العراق». وكان زعيمها الزرقاوي الذي قتله الأمريكيون. لا أحد يستطيع القول أن داعش لم يكن موجوداً في العراق أو أنه لم يكن موجوداً تحت الإشراف الأمريكي. هذا واضح.

داعش والنصرة انبثقا عن القاعدة في أفغانستان. وكما قالت كلينتون، وكما يعرف الجميع، فقد أنشئت في أفغانستان لمحاربة السوفييت حينذاك بتمويل سعودي وإشراف وتعليمات أمريكية. إذاً، هذا واضح جداً، وهو الواقع. إن ايديولوجيتهم هي العقيدة الوهابية، العقيدة السعودية الوهابية. أما فيما يتعلق بالجهات الداعمة لهم، فإن العائلة الحاكمة في السعودية كانت تدعم المؤسسات الوهابية علناً وبشكل رسمي، وبالطبع هناك العديد من الشخصيات الوهابية التي تستطيع إرسال المال لهم. أما من الناحية اللوجستية، فإن جميع اشكال الدعم المقدَّم لداعش، سواء من حيث موارده البشرية، أو أمواله، أو بيع نفطه، وما إلى ذلك، فإنه يمر عبر تركيا وبالتعاون مع السعوديين والقطريين. دون هذا الفضاء اللوجستي، أو لنقُل هذه الحديقة الخلفية المتوافرة لداعش، فإن داعش لا يستطيع البقاء، لأنه لا يمتلك حاضنة شعبية في سورية.

بالنسبة لنا، كسياسيين، وكدولة، وكحكومة، فإن الهدف الرئيسي هو العمل لمصلحة الشعب. وهكذا، فإننا سنستجيب لأي مقترح جيد. إذا كانت تلك البلدان مستعدة لوقف دعمها للإرهابيين، لن يكون لدينا مشكلة. المسألة لا تتعلق بالعيش في الماضي؛ إننا نتطلع إلى المستقبل. علينا أن نعمل على الوصول إلى تلك النقطة. بعد ذلك، فإن الناس، ومصالحهم ومشاعرهم ستحدّد نوعية العلاقات التي ستربطنا بتلك البلدان. لكننا لا نستطيع القول بأننا لن نقيم علاقات معهم. في النهاية، لدينا شعب، ولا يتعلق الأمر بالحكومة وحدها. هناك في تركيا أكثر من ٧٠ مليون نسمة، والعديد منهم ضد أردوغان، والعديد منهم يفهمون ما يحدث في سورية ويفهمون أن ثمة حريقاً في سورية وأن النار ستحرق تركيا لاحقاً.

مشاعر الناس لا تزال مُلتهبة. لكن في المحصلة، فإن الناس سيحددون ما هي مصالحهم وسيكونون واعين لكل ذلك. بالطبع، لا تستطيعين القول إن كل السوريين ضد هذا الشيء أو كل السوريين معه؛ فالناس مختلفون، لكن في المحصلة، أعتقد أن الناس سينسون ما حصل عندما يصبح بإمكانهم رؤية أن ثمة مستقبلاً مشرقاً في الأفق.

عند الحديث عمّا بعد الأزمة، علينا تعريف النظام السياسي الذي نريده، هذا هو الأمر الأهم. يمكنكِ مناقشته الآن، لكنه لا يتعلق بقضية الإرهاب. قضية الإرهاب ربما تتعلق بعوامل مختلفة كلياً، عوامل داخلية وخارجية. إذا أردت التحدث عن مستقبل سورية، فإن الحديث هو حول النظام السياسي بشكل أساسي: برلماني، رئاسي، شبه رئاسي، فيدرالي، كونفدرالي، وما إلى ذلك. إلا أن الأمر الأكثر أهمية، بالنسبة للسوريين ولي هو أن يكون الدستور والنظام بمجمله والبلاد بشكل عام علمانية. العلمانية ليست ضد الدين. العلمانية هي حرية الأديان. إنها النظام الذي يستطيع أن يستوعب جميع أتباع الديانات، كل طائفة، وكل عرق، تحت مظلة واحدة هي المظلة السورية. هذا أولاً. ثانياً، أعتقد أن الاهتمام الرئيسي سينصبّ على الاقتصاد وإعادة البناء، وهذا سيكون قطاعاً مهماً في إعادة بناء سورية.

فيما يتعلق بالوجه السياسي للأزمة؟ تعلمين أن روسيا تقود النشاط السياسي فيما يتعلق بسورية على الساحة العالمية، وقد قمت بزيارتي لروسيا قبل أسبوعين أو ثلاثة من انعقاد مؤتمر فيينا. ولهذا السبب قمت بتلك الزيارة، من أجل معرفة آفاق الناحية السياسية فيما يتعلق بهذه الأزمة، وما يمكن فعله. الآن، حدّد مؤتمر فيينا بعض العناوين العامة بالطبع. وفي النهاية، أشار المؤتمر إلى إجراء الانتخابات ووضع دستور جديد، وما إلى ذلك. لكن الأمر في المحصلة يتعلق بما يتفق عليه السوريون، وبالتالي ينبغي أن يكون هناك حوار. ولهذا السبب قلت في موسكو إننا مستعدون لموسكو٣، لأننا بحاجة للحوار، بصرف النظر عمّا يقوله مؤتمر فيينا أو أي مؤتمر آخر. في المحصلة الأمر يعتمد على ما يقوله السوريون: مع أو ضد.. هذا ما نعمل عليه مع الروس، أي عقد حوار جديد بين السوريين، ربما في موسكو، وإذا حدث ذلك سيكون تحت عنوان موسكو٣.

لا يمكن اتخاذ خطوات سياسية ملموسة قبل القضاء على الإرهاب، لأن هذه هي العقبة الأكبر، وهذا هو مصدر القلق الأكبر لكل سوري. كل سوري يريد أن يحصل على الأمن والأمان. كيف تستطيعين تحقيق أي شيء في حياتك إن لم تكوني آمنة، سياسياً أو اقتصادياً أو من أي ناحية أخرى؟ إذاً، هذه هي الأولوية. ما نفعله بموازاة محاربة الإرهاب هو إدراكنا للحاجة لإجراء الحوار، لكن الخطوات الملموسة ينبغي أن تعقب على الأقل إلحاق هزيمة رئيسية بالإرهابيين وسيطرة الحكومة على منطقة رئيسية من المناطق التي كان الإرهابيون قد استولوا عليها. عندها تستطيعين اتخاذ مثل تلك الخطوات، والخطوة الرئيسية فيما يتعلق بالجانب السياسي للأزمة هي مناقشة الدستور، لأن الدستور سيحدد النظام السياسي وسيحدد مستقبل سورية. إذاً، هذا هو هدفنا. في مرحلة لاحقة، وإذا تم إجراء الحوار، إذا أراد السوريون اتخاذ إجراء آخر، كالذي ذكرته فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية فإن ذلك سيكون جزءاً من الحوار بين السوريين. لا أستطيع القول إن هذه خطتي أو إن هذه ليست خطتي، لأن الأمور لا تتعلق بالرئيس وحسب. نحن نقترح قضية رئيسية وسيكون الباقي نتيجة الحوار بين السوريين.

العلاقات مع الصين لم تتراجع، والاتصالات لم تتوقف. لا يزال لدينا سفارة هناك، وسفيركم لا يزال نشطاً خلال الأزمة، ولم يغادر قط. والأمر الأكثر أهمية من هذه الشكليات، إذا جاز التعبير، هي المواقف الصينية. لقد استعملت الصين الفيتو أربع مرات خلال الأزمة السورية، دعماً للحكومة وللشعب السوري، ودعماً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إذاً، نعم، العلاقات مستقرة جداً، لنقُل منذ عقود. في الواقع، إنها لم تتأثر بالأزمة. لكن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للشعب الصيني، خصوصاً أن الصين باتت إحدى أعظم دول العالم، والعظمة لا تكمن بالقوة العسكرية والاقتصادية وحسب، بل بوجود القيم العظيمة، وهو ما يملكه الشعب الصيني اليوم. عندما تتحدثين عن الحكومة الصينية والمواقف السياسية الصينية، فإنها تعكس عادة قيم الشعب الصيني ولا تنفصل عنها. وهكذا، فكلما كبر الدور الذي تلعبه الصين في العالم، وكلما كبُر نفوذها، وكلما كبُر وزن الصين كبلد، ازدادت مسؤوليتها إزاء مناطق العالم الأخرى، كل العالم. ينبغي استعادة التوازن في العالم وينبغي دعم القيم وميثاق الأمم المتحدة. ينبغي تصحيح الانحطاط الأخلاقي الذي يعتري السياسات الغربية والذي ندفع ثمنه نحن. وهكذا فإننا نتطلّع إلى ما سيفعله الشعب الصيني والحكومة الصينية لعالمنا في المستقبل، القريب منه والبعيد.

وفيما يتعلق بإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، قال الرئيس الأسد: لقد بدأنا فعلاً، وأصدرنا بعض القوانين المتعلقة بذلك، وباتت المنطقة الأولى قرب دمشق جاهزة تنظيمياً، وقد بدئ بالفعل بوضع البنية التحتية قبل شهر. إذاً لقد بدأنا، ونحن نعمل على ذلك، ونحاول التعاقد مع رجال أعمال، خصوصاً في البلدان والحكومات الصديقة.

وعن الضرر الذي لحق بالاقتصاد السوري؟ قال الرئيس الأسد:

في الواقع لقد تأثر بشكل سيئ جداً. نتحدث عن أضرار تقدر بمليارات الدولارات. لقد دُمّر ١٠٪ من المدارس و٣٠٪ من المستشفيات العامة، أو لنقل إنها خرجت من الخدمة. وكذلك الأمر بالنسبة للبنية التحتية، كالكهرباء. هذا هو الجانب السيئ في كل حرب. هذا سيئ جداً. لكن وفي الوقت نفسه، فإن هذا يشكل فرصة للانتعاش وتحقيق الرخاء بعد الحرب، لأن إعادة البناء هي القطاع الأكثر أهمية في أي اقتصاد، خصوصاً بعد الحرب.

شخصياً، أستطيع أن أشعر بأنني أقوى، كرئيس أو كمسؤول، عندما يكون الشعب السوري قوياً. المسألة ليست مسألة قدرة شخصية، بل مسألة قدرة وطنية. عندما تتحدثين عن القدرة الوطنية، ينبغي أن تربطي ذلك بالشعب السوري. لقد عانينا كثيراً، وخسرنا كثيراً كسوريين، لكن في الوقت نفسه، إذا زُرتِ مختلف المناطق في سورية، فإنك سترين هذا التصميم. نحن نقاتل الإرهابيين القادمين من أكثر من مئة بلد من بلدان العالم، بما في ذلك من الصين بالطبع ومعظم البلدان الأوربية وروسيا وبلدان أخرى؛ وهؤلاء يتلقون الدعم من أقوى دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، ومن أغنى البلدان، بما فيها السعودية وقطر. ورغم ذلك لم يهزموا السوريين، وهكذا أستطيع أن أقول، نعم، الشعب السوري قوي وهو يزداد قوة في مواجهة الإرهاب.

خيط مـن نــور

تتمة المنشور ص ١

الذي ملأ سماء سورية بالطائرات الحربية، في الوقت الذي لم تظهر نتائج إيجابية للتحالف الدولي، في محاربة (داعش والنصرة) في سورية والعراق طيلة عام.

وتعززت قرارات فيينا بالتأييد الإقليمي والدولي، باستثناء مواقف مملكة الرمال التي يصرّ أمراء النفط فيها على إبادة الشعب السوري وفناء الدولة السورية ومسحها من الوجود، واستمرار بعض الهزّات السياسية التي ما يزال السيد هولاند يؤكد ويركّز عليها– رغم تفجيرات باريس التي هددت العالم أجمع. والأمر الآخر، تلك الهزائم التي ألحقها، على الأرض، الجيش العربي السوري الباسل وسلاح الجو الروسي – السوري، الذي أحدث تغيرات جوهرية في خطط وبرامج المسلحين الإرهابيين.. وأحدث تعديلات جوهرية في مواقف معظم الدول الأوربية.. وعززت لقاءات فيينا تقارب المواقف التي كانت سابقاً متناقضة، وأعطت ثماراً ربما ماتزال بحاجة إلى انتظار أكثر لقطف نتائجها وتذوّق حلاوتها، لكنها كانت مؤشرات إيجابية، لكن يبدو أن تنفيذها سيتأخر بسبب وضع العقبات وتجميع العثرات من جديد وتضييق الطريق الواصل إلى العاصمة النمساوية، مما يشكل ازدحاماً في تعدد التصريحات وتنوعها وتعديل بعض المواقف وجنوحها، إما نحو السلبية لإجهاض الحل السياسي للأزمة السورية، وإما العمل الجاد واتخاذ خطوات أكثر صوابية، وأكثر واقعية ومناقشة المبادرة الروسية للوصول إلى الحل السياسي المنشود، بما يحقق الحفاظ على وحدة الجغرافيا السورية وسيادتها، وأن الشعب السوري هو المخوَّل الوحيد في تقرير مصيره وإدارة شؤونه بنفسه دون وصاية أو هيمنة أو تدخل، وأن توجه البنادق والقذائف نحو المجاميع الإرهابية كي تهزمها وتدمر أوكارها وتطهر الأرض السورية من هذه الجراثيم.. وتعقيم بعض النفوس المريضة والمروَّضة، التي كانت تنتظر ساعة الصفر للانقضاض على الدولة السورية والشعب السوري.

يؤكد البصريون والمتخصصون برؤية الطريق ومعرفة تضاريسه، أن الرؤية بعين واحدة تبعث التشاؤم ولا تحقق الهدف، وصاحبها يرى من زاوية واحدة.. أما الرؤية بعينين فتكون أكثر كشفاً ودقة ومعرفة، والسمع أيضاً بأذنين سليمتين من التشوّه، والإصغاء إلى ما يقوله العقل الذي يُصْدر في النهاية حكمه بحكمة.. كلّ هذا يحتاج إلى رؤيا غير غائمة ونور يبدد الضباب إن وجد قبل أن يتحوَّل إلى أشواك واخزة ومؤلمة ودامية.

إن الضحايا من جرّاء التفجير في فرنسا وقبلها تفجير الطائرة الروسية في سيناء وقبلها أيضاً التفجير في الضاحية الجنوبية في بيروت.. وتهديد داعش لإيطاليا ولبابا الفاتيكان وللولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، قد جاء تمهيداً أو مقدمة لتسريع اللقاءات ومشاركة أطراف أخرى كانت مُبْعدة في السابق، والبحث الجدّي للمبادرة الروسية التي وقّعت عليها معظم الأطراف، وتحديد زمن محدد للحوار ولتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تشريعية، دون أن يتطرَّق أيٌّ من الجتمعين للرئيس بشار الأسد أو يحددوا شروطهم الخبيثة.

إن ما يجري على الأرض وفي الميدان والسماء، هو في النتيجة الذي يحدد اتجاه المسار السياسي، ويصحح التوجه الخاطئ.. وكانت موسكو قد تقدَّمت بتاريخ ١٨ ت٢ بصيغة جديدة لمشروع قرارها حول محاربة داعش.. ويؤكد المشروع ضرورة الأخذ بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تخوّل الدول الدفاع عن نفسها، كما يشدد على أهمية التعاون مع حكومات الدول التي تُدار على أراضيها عمليات مكافحة الإرهاب.. وشدد سفير روسيا في الأمم المتحدة على ضرورة أن تلعب سورية دوراً في التصدّي للتنظيمات الإرهابية.

تسويق القطن وعذر جديد أقبح من ذنب!

تتمة المنشور ص ١

أحداث، ولا يمكن الاستناد في كل هذا إلى الحرب الدائرة حالياً، لأن محاصيل سورية الاستراتيجية، جزء من هذه الحرب، واستُهدفت غير مرة، وتعرضت للحرق، أو مُنع المزارعون من الذهاب إلى حقولهم. بمعنى أن حماية هذه المحاصيل، واستلامها، وأن تكون بأيد أمينة، هو مصلحة عليا للاقتصاد الوطني.

ذهبنا الأبيض، وهو جزء من ثروة البلاد .أي القطن .كغيره من المحاصيل الأخرى، تختلق الحكومة المشكلات حياله، حتى لا تستلم من مزارعينا المحصول، بحجج وذرائع واهية، ومبررات غير صحيحة، فيما اقتصادنا مازال يقف صامداً نتيجة استمرار العملية الإنتاجية بإطارها الضيق، وهذا ما تتجاهله الكثير من الجهات المعنية، وتضع الأعذار التي هي فعلاً أقبح من ذنوبها المرتكبة.